إيجار" يؤكد أهمية إكمال عملية توثيق العقد الإلكتروني قبل إجراء أي عملية دفع للمستحقات

المصدر: الهيئة العامة للعقار
تاريخ النشر: 18 يونيو 2023

نبّه برنامج "إيجار" التابع للهيئة العامة للعقار من أهمية التأكد من إكمال عملية توثيق العقد الإلكتروني في المنصة قبل إجراء أي عملية دفع للمستحقات الإيجارية، واستخدام قنوات الدفع الإلكترونية في إيجار، وعدم تحويل المبالغ المالية لحسابات بنكية للأفراد، وذلك لتفادي عمليات النصب والاحتيال المحتملة.

وأكدّ أن التعامل في التعاملات الإيجارية يكون من خلال وسيط عقاري مرخّص من "الهيئة"، مع أهمية معاينة العقار والاطلاع على رخصة الإعلان العقاري، والتأكد من وجود مالك العقار، أو الوسيط العقاري المرخّص، إضافة إلى زيارة "المؤشر الإيجاري" للتأكد من ملاءمة السعر المعروض للوحدة الإيجارية؛ قبل البدء في رحلة الاستئجار. ويأتي ذلك تزامنًا مع الحملة التوعوية التي أطلقها "إيجار" للتحذير من الوقوع في عمليات الاحتيال في قطاع الإيجار العقاري، وتستهدف كافة شرائح المجتمع والمستأجرين الحاليين أو المحتملين، والمؤجرين، والوسطاء العقاريين خصوصًا.

وتهدف الحملة إلى التوعية بأهمية توثيق العقود الإيجارية في "إيجار" وما يتبعه من توثيق لإجراءات العملية الإيجارية بشكل كامل، وذلك لتفادي عمليات النصب والاحتيال المحتملة، إذ يستخدم المحتالون بيانات بعض الأفراد الذين سلّموا بياناتهم بجهالة لمثل هؤلاء المحتالين؛ لاستخدامها في استقبال الحوالات البنكية، أو تسجيل العقود الإيجارية بأسمائهم

وأشار "إيجار" إلى أنه يجب على مالك العقار (المؤجر) عند تسويق وحدته الإيجارية الشاغرة، أن يوكل مهمة التسويق لوسيط عقاري مرخّص من "الهيئة"، والتأكد من مطابقة بيانات الوسيط العقاري الذي عُرضت لديه الوحدة قبل توثيق عقد الإيجار، وعدم تمكين أي أطراف خارجية من البيانات الشخصية؛ تجنبًا لاستغلالها في الاحتيال بعمليات الإيجاري، منوّهًا بأهمية الدور المجتمعي في عدم الترويج للعروض الوهمية بالأسعار المغرية للعقارات المعروضة في المنصات الإلكترونية، ما يُسهم في زيادة عمليات الاحتيال.

ويقوم الوسيط العقاري بدور محوري في رفع مستوى الشفافية والموثوقية في قطاع الإيجار العقاري، إذ يتطلب منه أن يكون مرخصًا من الهيئة العامة للعقار ليتمكن من ممارسة نشاط الوساطة والتسويق العقاري، ومن المتطلبات التي يجب على الوسيط الالتزام بها، عدم إبرام عقود إيجار عقاري خارج إطار "إيجار"، وإنشاء عقد الوساطة مع مالك العقار ليتمكن من تسويق العقار، وإصدار رخصة الإعلان العقاري، وعدم إتاحة بيانات حساباته في القنوات الرقمية (المنصة الإلكترونية للهيئة العامة للعقار، و"إيجار") حتى لا يكون عرضة للمساءلة بتمكين المحتالين من استخدام حساباته في المنصات الرقمية التابعة لـ "الهيئة".

ودعت "الهيئة" الراغبين في إتمام عمليات إيجارالوحدات العقارية إلى عدم التعامل مع غير المرخصين الذين يدَّعون أنهَّم وسطاء أو مكاتب عقارية أو أصحاب عقارات لتجنب الوقوع في عمليات الاحتيال وتحويل المبالغ المالية لأفراد مجهولين، بالتحقق من صحة بيانات الوسيط ورخصة الإعلان من خلال خاصية الاستعلام التي وفرتها الهيئة في منصة الخدمات

الإلكترونية في موقعها

عبر الرابط التالي:

(https://eservicesredp.rega.gov.sa/auth/queries)